

المركز الدولي للحقوق والحريات

INTERNATIONAL CENTER FOR RIGHTS & FREEDOMS

-ICRF -



- احاطة المبعوث الدولي غير بيدرسن أمام مجلس الامن -

- تاريخ الإصدار: 29 يوليو 2025
- تاريخ إصدار الإحاطة: 28 يوليو 2025
- إعداد فريق التوثيق الميداني - وحدة الرصد الحقوقي
- الموقع الرسمي: [www.icrights.org](http://www.icrights.org)

[ التقرير الاساسي باللغة العربية مترجم الى اللغة الانكليزية ]

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسون

إحاطة لمجلس الأمن

28 يوليو 2025

(ترجمة غير رسمية)

السيد الرئيس، (السفير عاصم افتخار أحمد - باكستان)

1- لقد تأثرت العملية الانتقالية في سوريا خلال الشهر الماضي بفعل العنف والتصعيد، الذي أسفر عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا، وزعزعة الثقة، وزاد من مخاطر الفتن. ومن الواضح أن هناك حاجة لتصحيح المسار على صعيد الأمن والانتقال السياسي.

السيد الرئيس ،

2- السوريون مصدومون في أعقاب العنف المروع الذي وقع في السويداء - عنف ما كان ينبغي أن يحدث، وأشعر أيضًا عن الحزن العميق غير مقبول. لقد كنت أنا وفريقي على تواصل دائم مع السلطات في دمشق والجهات الفاعلة المحلية في السويداء أثناء الأحداث.

3- في 12 يوليو/تموز، تطورت عمليات اختطاف متبادلة إلى اشتباكات محلية مسلحة بين عشائر البدو ومجموعات درزية. وأعلنت السلطات عن نشر قوات أمنية في السويداء لوقف القتال واستعادة النظام. خلال هذه الفترة، تعرضت قوات الأمن لهجوم وعمليات قتل واختطاف على يد مجموعات درزية، ووردت تقارير بالغة الخطورة عن انتهاكات جسيمة ارتكبتها قوات الأمن ضد المدنيين الدروز.

4- ثم أُعلن عن وقف لإطلاق النار لتمكين قوات الأمن من الدخول، ثم انهيار .وتزال هناك تغيير في المواقف واتهامات جديدة بالانتهاكات، مع تداول لقطات مروعة لعمليات إعدام خارج نطاق القضاء، ومعاملة مهينة، وتدنيس للجثث، ونهب، وتدمير للممتلكات، إلى جانب حملات تضليل إعلامي واسعة النطاق وتحريض طائفي .وشهدت هذه الجولة الأولى المروعة من القتال مئات الضحايا والجرحى في صفوف قوات الأمن والمقاتلين الدروز، والأسوأ من ذلك في صفوف المدنيين، وبصفة خاصة بين الدروز .

5- ومع احتدام القتال، استهدفت غارات جوية إسرائيلية ثكنات قوات الأمن السورية وعناصر مسلحة من البدو في السويداء وحولها، وفي وقت لاحق استهدفت إسرائيل موقعًا لوزارة الدفاع قرب محيط القصر الرئاسي في دمشق، مما تسبب في سقوط ضحايا بين المدنيين وقوات الأمن .

6- تزامن إعلان قوات الأمن عن نجاحها في السويداء مع ورود تقارير عن انتهاكات بحق مدنيين في فحم الدروز والبدو .وقد وقعت حوادث اختطاف وعمليات نزوح، وفي خضم عمليات تعبئة واسعة النطاق، اندلعت اشتباكات عندما شن مقاتلو البدو هجومًا كبيرًا، متوجهين إلى مدينة السويداء، وسط مزاعم خطيرة بارتكاب انتهاكات من قبل جميع الأطراف .

السيد الرئيس ،

7- بحلول 19 يوليو/تموز، أُعلن عن وقف لإطلاق النار من جديد .وانسحبت قوات البدو من معظم أنحاء السويداء، وأعدت قوات الأمن انتشارها على أطراف المحافظة .وهذا القتال توقفت الغارات الجوية، على الرغم من استمرار المفاوضات في أماكن متفرقة .ولا تزال الهدنة هشة وصامدة إلى حد كبير، لكن الوضع لا يزال متوترًا ومعقدًا .

8- لقد نزح حوالي 175 ألف شخص، وأصبحت الاحتياجات الإنسانية ملحة، ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة، ووكالات الحماية المكلفة، بشكل مستدام ودون عوائق، أمرًا بالغ الأهمية. سيطلعكم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على هذا الأمر باستفاضة، فيما جرت بعض عمليات تبادل الأسرى بين المدنيين والمقاتلين.

السيد الرئيس ،

9- أدين الانتهاكات المروعة ضد المدنيين والمقاتلين في السويداء .كما أدين التدخل الإسرائيلي والغارات الجوية الخطيرة على السويداء ودمشق.

10- كما أشعر بقلق بالغ إزاء التقارير الموثوقة التي نقلها مكنتي، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وكذلك مكنتي، والتي تشير إلى انتهاكات واسعة النطاق، بما في ذلك عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وقتل تعسفي، واختطاف، وتدمير ممتلكات خاصة وتدنيس للجثث ونهب للمنازل. ووفقًا للتقارير الواردة، فإن الجناة يشملون أفراد من قوات الأمن وأفراد تابعون للسلطات، بالإضافة إلى عناصر مسلحة أخرى من المنطقة، بين فئتي الدروز والبدو.

11- صرحت وزارة الدفاع بأن الانتهاكات في السويداء ارتكبتها مجموعة مجهولة تتركز رهناً عسكرياً، مؤكدة أنه لن يتم التسامح مع الجناة، سواء كانوا تابعين للوزارة. وأصدرت الرئاسة السورية بيانًا أدانت فيه الانتهاكات وتعهدت بمحاسبة المسؤولين. أرحب بهذا، وسأراقب عن كثب كيفية تنفيذه.

12- دعوني أعبر كذلك عن قلقي إزاء التقارير الواردة حول اختطاف نساء درزيات بعد دخول قوات الأمن إلى مناطق محددة، وعن وجود عدد من النساء والأطفال والرجال المفقودين. إن التشابه مع حوادث مماثلة شملت نساء علوية في وقت سابق من هذا العام، وتشير تقارير إنها لا تزال

مستمرة حتى الآن، أمر مثير للقلق. وهناك مخاوف متزايدة من ظهور أنماط جديدة من إساءة معاملة النساء، بما في ذلك من قبل المقاتلين.

السيد الرئيس ،

13- في هذا السياق، لقد أخذنا علمًا أيضًا بأن لجنة التحقيق وتقضي الحقائق في أحداث الساحل قد رفعت تقريرها إلى الرئيس الشرعي. لم نطلع على التقرير، ونحن على دراية ببعض ردود الأفعال التي رافقت الإعلان عن التقرير. أحث السلطات على نشر التقرير وضمان العدالة للضحايا، ومحاسبة جميع الجناة، بغض النظر عن انتماءاتهم، بما يتماشى مع القوانين والمعايير الدولية والإعلان الدستوري.

السيد الرئيس ،

14- الدولة السورية ذات السيادة يجب أن تتحكم في نهاية المطاف باستخدام المشروع للقوة وأن تعمل في ظل سيادة القانون. لقد ورثت السلطات الحالية بيئة مثقلة بتركة اثني عشر عامًا من الحرب، وعقود من سوء الحكم، مع وجود العديد من الجماعات المسلحة والقوات غير النظامية والمدنيين المسلحين. إن هيكلاً أمنياً مجزأً، مليئاً بالميليشيات ومقسماً إلى قيادات وأطراف، لا يمكن أن يحافظ على السلام. نزع سلاح مجموعة من الجهات الفاعلة وتسريحها دون إثارة المزيد من عدم الاستقرار يمثل تحدياً كبيراً. وعلى الرغم من تحقيق إنجازات أمنية، إلا أن التهديدات المختلفة، بما في ذلك من قبل داعش، لا تزال تشكل خطراً مستمراً.

15- لكن السيد الرئيس، التحريض الطائفي والسلوك السمي، لا سيما خلال القتال، بعمليات أمنية أمر لا يُغتفر. فمن واجب الدولة أن تتصرف باحترافية وانضباط، حتى إذا تعرضت للهجوم. يجب، عليها أن تسيطر على قواتها وتضمن المحاسبة الصارمة، وهو أمر أساسي لإعادة بناء الثقة،

،وتعزيز الأمن، وتعزيز الوحدة. يجب أن يشعر السوريون بأن الدولة وقواتها موجودة لحمايتهم فقط وفقاً للسياسة المعلنة للرئيس، وكما أكد الرئيس الشرعي في أكثر من مرة، ويجب سد الفجوة القائمة بين هذه السياسة وبين الواقع على الأرض.

16- ثمة حاجة إلى رؤية واضحة وبرنامج لإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح، وتسريح الميليشيات، يشمل جميع القوى بالتساوي. وترتبط هذه الجهود ارتباطاً وثيقاً بضرورة بدء عملية العدالة الانتقالية، التي لا يمكن للمجتمع السوري أن يتعافى بدونها.

السيد الرئيس ،

17- تعتقد الثقة في أمن مستدام بالدرجة الأولى على مصداقية عملية الانتقال السياسي نفسها. فلا يمكن فرض الولاء للدولة بالقوة، بل يجب اكتسابه من خلال عملية حقيقية تبني دولة ممثلة للجميع وتحمي حقوق الجميع، وتراعي جميع شرائح المجتمع على قدم المساواة.

السيد الرئيس ،

18- منذ ديسمبر/كانون الأول، أطلعكم بشكل منتظم على تطورات عملية الانتقال السياسي. وقد ذكرت على حماسة التحديات، وعرضت الخطوات الإيجابية المهمة، التي أيدتها العديد من السوريين. ولا يزال العديد من السوريين يدعمون نهجاً شاملاً لتوحيد صفوف جميع شرائح المجتمع. لكنني، السيد الرئيس، أوضحت أيضاً أن الانتقال السياسي لم يصل بعد إلى مرحلة الشمول الكامل فهناك العديد من السوريين يعبرون عن قلقهم إزاء مركزية السلطة، وغياب اتفاقية، وضعف الضوابط والضمانات، وضعف وسائل التشارك على المستوى الشعبي والمشاركة والمساءلة. وإن لم يتم معالجة هذه المخاوف، فإنها قد تقاوم مشاعر الإقصاء، وتعرض الإيمان بالانتقال السياسي، وفي

نهاية المطاف، بمستقبل وطني مشترك.

19- دعوني أضيف أيضاً أنني أشعر بالقلق إزاء ما يرد من مؤشرات حول تقلص مساحة حرية التعبير لدى المواطنين. فقد تعرضت النساء في إدلب اللواتي احتجن على العنف في السويداء لتهديدات قانونية من قبل السلطات المحلية.

السيد الرئيس ،

20- أما الخطوة التالية - وهي تشكيل مجلس الشعب - فهي حاسمة، حيث تتيح فرصة لتوسيع التعددية الحقيقية والمساءلة في النظام السياسي الانتقالي الناشئ في سوريا كما ناقشت في لقائي بالرئيس الشرعي ووزير الخارجية اللبناني في دمشق، وقد تواصلت فريقي مع اللجنة العليا للانتخابات للحد من عملية شاملة وشفافة ونزيهة.

21- من المتوقع تشكيل المجلس المنتخب جزئياً في سبتمبر/أيلول. ونعلم أنه سيتم قريباً نشر الإطار الانتخابي الذي سيقضى عملية اختيار الهيئات الداخلية التي ستنتخب بشكل غير مباشر أعضاء مجلس الشعب. وينبغي لهذا الأمر أن يكون كذلك، فمن الضروري للغاية إشراك جميع المجموعات والمكونات السورية الرئيسية بشكل كامل كناخبين ومرشحين. كما أن مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة أمر أساسي أيضاً. ويظل ضمان امتداد هذا الإدماج الغني إلى المناطق التي لا تزال تشهد نزاعات مع السلطات تحدياً رئيسياً، ويجب أن يكون أولوية قصوى

السيد الرئيس ،

22- في هذا السياق، وانتقل إلى الوضع في الشمال الشرقي؛ أصبح واضحاً أن تنفيذ اتفاق 10 مارس/آذار يواجه صعوبات، وقد ظهرت بوضوح مشاعر الإحباط لدى الجانبين خلال فترة هذا التقرير. فلم ينجح اجتماع عقد في 9 يوليو/تموز بين السلطات الانتقالية وقيادة قوات سوريا الديمقراطية في دمشق بحضور دبلوماسيين أميركيين وفرنسيين، في تقريب وجهات النظر حول تنفيذ الاتفاق. ولا تزال الجهود الرامية لحرية الحركة بطيئة جداً، وتستمر في التواصل مع الجانبين للتأكيد على أهمية تقديم التنازلات، لإنجاز تقدم في تحقيق هدفهم المتفق عليه بتنفيذ اتفاق 10 مارس/آذار قبل نهاية العام. وبالنظر إلى الخلافات القائمة بينهما والوضع العام بشكل أوسع، فمن الضروري بناء الثقة على هذا المسار.

23- لا يمكن وضع مسائل الأمن وسيادة القانون، والوحدة الوطنية، والمسؤولية السياسية في ،  
خانات منفصلة أو سياقات منفصلة، أو أن تكون من خلال مقاربات جزئية. فعملية الانتقال

السيد الرئيس ،

24- الآن، أكثر من أي وقت مضى، هو الوقت المناسب للتخلي بالمرونة والحكمة. فإذا رأت فئات

ومكونات رئيسية أن الدولة لا تتصرف كدولة، بل كتهديد، فإن المواقف ستصلب. وبالمثل، إذا أُجبرت القيادة أن هذه الفئات والمكونات مماثلة أو تعارض الاندماج الحقيقي في هيكل دولة واحدة، فإن المواقف ستصلب بدورها. يتطلب هذا التحدي الأساسي حوارًا حقيقيًا، وتسويات حقيقية ومساعدة فاعلة من أطراف ثالثة لدعم عملية انتقال سياسي شاملة بقيادة وملكة سورية، تستعيد سيادة سوريا ووحدتها، وتمكن الشعب السوري بأكمله من تحديد مستقبل بلاده. الأمم المتحدة مستعدة لبذل كل ما في وسعها للمساعدة في العمل مع السلطات وجميع السوريين، فالانتقال السياسي السوري، ببساطة، لا يمكن أن يفشل.

شكرًا، السيد الرئيس.

